و «أقل» مبتدأ خبره محذوف، ويرى الصفار أن في هذا التزام حذف العمدة وأن العرب رفضتها ولم تنطق قط بها.

ويورد الصفار مقدمة طويلة قبل شرحه لباب «ما يختار فيه إعمال الفعل مما يكون في المبتدأ مبنياً عليه الفعل» ملخصها أنه إذا تقدمت جملة فأما أن تكون فعلية أو اسمية أو ذات وجهين، فإن كانت فعلية فحكمها ما أورده سيبويه من نحو ـ لقيت زيداً وعمراً كلمته ـ وإن كانت اسمية اختير الرفع على الابتداء، وان كانت ذات وجهين فأنت بالخيار[1] إن حملت على الفعلية نصبت، وإن حملت على الاسمية رفعت.

وقد وضح آراء النحويين وتوجيهاتهم في باب «ما يحمل فيه الاسم على اسم بني عليه الفعل مرة، ويحمل مرة أخرى على اسم مبني على الفعل، يقول: يريد سيبويه أن يبين حكم الاسم الذي اشتغل عنه الفعل إذا تقدمه جملة صدرها اسم وبعدها فعل، ومثل ذلك: زيد لقيته وعمراً كلمته، فلك أن تحمل ـ عمراً ـ على الجملة الكبرى وهي ـ زيد لقيته ـ ترفع، وكذلك تحمل على الصغرى، وهي ـ لقيته ـ فتنصب[2].

---

(1) إذ يستوي الرفع والنصب في المعطوف على جملة ذات وجهين أي اسمية الصدر فعلية العجز لتعادل التشاكل نحو: زيد ضربته وعمرو أكرمته، وهند ضربتها وزيداً كلمته في دارها، فالنصب عطفاً على العجز والرفع عطفاً على الصدر.
الهمع 2/113.

(2) جاء في البسيط أن أبا علي رجح الرفع، وهو مقتضى قول ابن الشجري إن اعتبار الاسم الذي في ضمنه فعل أولى من اعتبار الفعل.
وقال أبو حيان: قال بعض معاصرينا: لم يصرح سيبويه بأنهما على حد سواء، وإنما ذلك قول الجزولي، والأظهر ترجيح النصب لأن الحمل على الصغرى أقرب، وعورض بأن الرفع ترجح بعدم الإضمار فلكل منهما مرجح فتساويا.
شرح التصريح 1/304
ولا يجيز الأشموني الترجيح لأن في كل منهما مشكلة.
حاشية التونسي على الأشموني 1/254